

Distr.
LIMITED

TD/B/51/L.7
14 October 2004

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

الدورة الحادية والخمسون

جنيف، ٤-١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤

البند ٢ من جدول الأعمال

متابعة مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر: التطورات الجديدة الحاصلة في العلاقات الاقتصادية الدولية

موجز الرئيس

١- عرض القائم بأعمال الأونكتاد مذكرتين أساسيتين أعدتهما الأمانة (TD/404 و TD/B/51/6) وقدم أيضاً نظرة شاملة عن مراحل تطور دور الجنوب في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، والفرص المتاحة حالياً للبلدان النامية والتحديات التي تواجهها في سياق جغرافيا تجارية جديدة متطورة، والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى تعزيز التجارة والتعاون والتكامل الاقتصادي بين بلدان الجنوب.

الاتجاهات السائدة والآثار المترتبة

٢- يُعد التوجه نحو جغرافيا تجارية جديدة ظاهرة تحظى بالترحيب وتبشر بنوع من التفاؤل فيما يتعلق بأداء البلدان النامية في التجارة الدولية. فالإتجاه السائد في الأجل الطويل يشير بوضوح إلى زيادة حصة البلدان النامية في التجارة والاستثمار العالميين، والاستمرار في زيادة حصة التجارة بين بلدان الجنوب في إطار تلك العملية. وثمة ثلاثة عوامل محددة واتجاهات مترابطة رئيسية تشكل الجغرافيا التجارية الجديدة وهي ازدياد دور البلدان النامية وازدياد أهميتها، وبالتالي ازدياد تنميتها، من أجل الدفع بالتجارة والنمو؛ وبلوغ حجم التعاون التجاري والاقتصادي بين بلدان الجنوب إلى مستوى حاسم ونمو هذا التعاون بشكل مطرد؛ وتغير سياق الترابط بين الشمال

والجنوب وشروط المشاركة، بالإضافة إلى تغير العلاقات الاقتصادية لبلدان الجنوب مع البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.

٣- سيد أنه من اللازم تحري الحذر الواجب في استخدام مفهوم الجغرافيا التجارية الجديدة وتجنب التوقعات غير الواقعية فيما يتعلق بنطاق هذه الجغرافيا وأثرها. وإذا كانت هذه التوجهات المحددة في تقارير الأمانة صالحة في حد ذاتها إلى حد ما للمساعدة في تحديد المسار الحاسم للبلدان والمناطق النامية، من المهم أيضاً التذكر أن العديد من البلدان النامية، لا سيما البلدان الأفريقية وأقل البلدان نمواً، تبدو أنها لا تساهم بقدر كبير في هذا الاتجاه الإيجابي، بل إن بعضها يفقد حصته في السوق؛ وأن الفقر والتهميش ما زالا قائمين، لا سيما خارج أقطاب النمو.

٤- ولذلك قيل إن الوقت لم يحن بعد لإعادة كتابة مناهج الجغرافيا التجارية الدولية. فالتفاوتات القائمة بين بلدان الجنوب في أدائها ينبغي مراعاتها في الدراسات التحليلية المقبلة على صعيد كل من الفرص المتاحة والتحديات القائمة. ويجب بذل جهود منتظمة، بما فيها جهود البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي تقود الدينامية التجارية والاستثمارية في الجنوب، من أجل تكرار التجارب الناجحة في البلدان المتخلفة، لا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. ثم إن المخاوف الخاصة بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان العبور النامية تستحق اهتماماً خاصاً. ويجب وضع استراتيجيات تعمل على استدامة الدينامية الواضحة في بعض بلدان الجنوب وعلى جعلها ذات أثر مضاعف إيجابي في جميع البلدان النامية.

التجارة بين بلدان الجنوب في سياق الجغرافيا التجارية الجديدة

٥- شهدت التجارة بين بلدان الجنوب نمواً كانت وراءه شرق آسيا بشكل خاص - حيث كانت بلدان رابطة أمم جنوب شرق آسيا الرائدة في البداية وتبعتها الصين مؤخراً، التي يجلب اقتصادها الداخلي المزدهر واردات من كل من البلدان النامية والبلدان المتقدمة. ويؤدي ارتفاع مستوى الطلب في الصين إلى رفع أسعار العديد من السلع الأساسية أيضاً ويمكن بلدان نامية أخرى من اغتنام فرص كبرى جديدة في مجال التصدير. فثلثا التجارة بين بلدان الجنوب يقعان في آسيا. أما في أماكن أخرى - في أمريكا اللاتينية أو أفريقيا - فقد كان من الأصعب التحول من أنماط التجارة "التقليدية" أكثر بين الشمال والجنوب.

٦- غير أن عمليات التكامل الإقليمي اكتسبت زخماً في هذه المناطق أيضاً. فعلى سبيل المثال، في أمريكا اللاتينية، التي لها تاريخ طويل في التعاون الإقليمي ودون الإقليمي المثمر، يجري حالياً وضع ترتيبات للتكامل الاقتصادي بطريقة تتفق ومبدأ "الإقليمية المنفتحة". ويبدو أن النتائج مشجعة، كما أن العلاقات التجارية الإقليمية ودون الإقليمية تغطي حجماً كبيراً من صادرات المنتجات المصنعة. وتسير المنطقة الأفريقية نحو إحداث ترتيبات

للتكامل مثل الأسواق الداخلية المشتركة، التي تقدم فرصة فريدة لتعميق التجارة بين بلدان الجنوب على أساس إقليمي ودون إقليمي.

الخيارات المتاحة في مجال السياسة العامة من أجل تحسين التجارة بين بلدان الجنوب

٧- يتمثل التحدي الحقيقي الذي تواجهه البلدان النامية في تحديد ودراسة المزيد من المقترحات العملية المتعلقة بالتعاون بين بلدان الجنوب. فالمسؤولية الأولى عن زيادة التجارة والاستثمار بين بلدان الجنوب ملقاة على عاتق كل دولة نامية. ويتعين على هذه البلدان أن تضع وتنفذ أفضل التركيبات في مجال السياسة العامة التي ترمي إلى حفز النمو القائم على التصدير، وجلب الاستثمار (الداخلي والخارجي) وضمانه وتعزيز تكاملها بشكل أكبر في النظام التجاري الدولي. وفيما يتعلق بالسياسة التجارية، تدعو الحاجة إلى الموازنة الصحيحة من أجل تحقيق تحرير التجارة بشكل تدريجي ومنظم - مما سيعمل على تشجيع المنافسة أكثر في أوساط الشركات المحلية دون عرقلة لأي حق في التنظيم من جانب الحكومة. ويُعد دور الأعمال التجارية الصغيرة مهماً أيضاً في تعزيز التجارة والتعاون بين بلدان الجنوب.

٨- ثمة عدة طرق مفتوحة أمام البلدان النامية لحفز التجارة بين بلدان الجنوب، مثل اتخاذ تدابير لخفض مستوياتها المتعلقة بحماية الحدود، بما في ذلك منح أفضليات تجارية لبلدان نامية أخرى، سواء مُنحت من جانب واحد أو في إطار متفاوض بشأنه (مثل النظام العالمي للأفضليات التجارية)؛ وتقديم أفضليات تجارية خاصة بأقل البلدان نمواً؛ وتحرير التجارة الإقليمية في إطار الاتفاقات التجارية الإقليمية المبرمة بين البلدان النامية أو بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

٩- وتشكل الاتفاقات التجارية الإقليمية بين بلدان الجنوب فرصة أيضاً للحكومات من أجل وضع حلول للتحديات القانونية، والتنظيمية وتحديات "ما وراء الحدود" التي تنشأ أيضاً في السياق المتعدد الأطراف - على سبيل المثال، سلامة المنتجات والمقاييس الصحية وغيرها من العقبات غير المتعلقة بالتعريفات، بالإضافة إلى العقبات التي تعترض الدخول إلى الأسواق. وثمة طريق آخر يتمثل في تحرير المنتجات التي تحظى باهتمام متبادل في سياق مفاوضات الدوحة الجارية ويقوم هذا التحرير المتعدد الأطراف على مفهوم الدولة الأولى بالرعاية.

١٠- وبالإضافة إلى التجارة، ينبغي أن يشهد التعاون الاقتصادي بين بلدان الجنوب تدفق المزيد من الاستثمارات، مع مراعاة كون معظم البلدان النامية من غير مصدري رؤوس الأموال. وفي الآن ذاته، وبما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعاني نقصاً ويتركز في بلدان نامية قليلة، ثمة حاجة إلى وضع استراتيجيات إنمائية تعتمد على الوفورات المحلية أو الإقليمية وعلى الاستثمار.

١١- ومن المجالات الممكنة للتعاون بين بلدان الجنوب تحقيق التكامل من خلال توحيد القوانين الوطنية والأطر التنظيمية، بما فيها المتعلقة بقضايا الشركات وسياسة المنافسة. وباستطاعة البلدان النامية أيضاً أن تحقق مكاسب من المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بتيسير التجارة، كجزء من جولة الدوحة، شريطة أن تتاح لها الموارد اللازمة لتغطية التكاليف المتعلقة بهذا التيسير.

١٢- وثمة حاجة أيضاً إلى تعزيز التعاون الأقليمي بين بلدان الجنوب وإقامة أو تعزيز شراكات استراتيجية للبلدان النامية. وللمؤسسات التجارية والمالية والإئتمانية الدولية أدوار مهمة أيضاً، ومن ذلك أنها تقوم بدور المقدم للتمويل من أجل التنمية، والمساعدة التقنية والدعم لبناء القدرات. وقد تُكيف نهجها في مجال السياسة العامة لتدعم التعاون بين بلدان الجنوب.

١٣- غير أن ارتفاع أسعار النفط مؤخراً وازدياد طلب بلدان الجنوب للطاقة هو ما يساهم في زيادة الاعتماد المتبادل فيما بين البلدان النامية. لذا من أجل ضمان الاستمرارية والتنوع للنمو والتنمية في بلدان الجنوب، تقتضي إدارة هذا الاعتماد المتبادل المتزايد زيادة التعاون فيما بين البلدان النامية.

تدابير تكميلية من جانب الشمال لترويج التجارة بين الجنوب والجنوب

١٤- ينبغي النظر إلى التجارة بين الجنوب والجنوب في سياق الترابط المتزايد بين الشمال والجنوب، كما ينبغي دعم هذه التجارة بتدابير تكميلية من جانب البلدان المتقدمة الشريكة. وأشير إلى أن الحواجز التجارية وبعض الممارسات المشوهة للتجارة والموانع للمنافسة تعرقل التجارة بين الجنوب والجنوب. وأعرب بعض المشاركين عن رأي مفاده أن العديد من التدابير والسياسات يمكن أن تضطلع بها البلدان المتقدمة في تعزيز التجارة بين الجنوب والجنوب، وتعزيز القدرة المتصلة بالعرض والتنوع في البلدان النامية، وزيادة تدفقات الاستثمار ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية.

١٥- ونظراً لازدياد أهمية الجنوب كمصدر هام لنمو ودينامية الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية، أشار البعض إلى أن من المصلحة الذاتية المستنيرة لبلدان الشمال أن تعطي، في إطار سياساتها الوطنية وتنسيقها للسياسات، وزناً أكبر للمصالح التجارية والإئتمانية للبلدان النامية.

المساعدة الإئتمانية الرسمية

١٦- لقد حدث تطور إيجابي مؤخراً يتعلق بحركة تصاعدية لتدفقات المساعدة الإئتمانية الرسمية. فخلال السنتين أو السنوات الثلاث الماضية، جرت زيادة في مستوى المساعدة الإئتمانية الرسمية عموماً، ولو إن هذه الزيادات لا تكفي لبلوغ الأهداف الإئتمانية للألفية. وباستطاعة تدفقات المساعدة الإئتمانية الرسمية أن تساعد في بناء القدرة على

العرض وتحسين القدرة على المنافسة، مما ييسر تكرار التجارب الناجحة في البلدان التي تخلفت وإدماجها عبر هذه العملية على نحو أوثق في النظام التجاري العالمي.

حيز السياسات

١٧- لقد تضمنت نتائج ساو باولو تفسيراً عملياً ومتوازناً لحيز السياسات في سياق تطبيق تدابير سياسات تختلف باختلاف التجربة الملموسة في الأمور التي نجحت في بلد ما أو لم تنجح. وتكتسي الحاجة إلى التنوع في وضع الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية أهمية خاصة في تمكين البلدان التي تختلف فيها الأوضاع الأولية ومستويات التنمية من أن تواجه بفعالية تحديات النمو والتنمية الاقتصاديين المطردين في اقتصاد عالمي سريع التغير.

مسؤولية الشركات

١٨- لقد برزت الشركات عبر الوطنية، على مر السنين، كعوامل رئيسية في النظم الاقتصادية والتجارية العالمية، فضلاً عن التأثير على سير ونوعية عملية تنمية البلدان النامية. وفي الوقت ذاته، فقد استفادت هذه الشركات أيضاً استفادة كبرى من هذا التحول. وأشار العديد من المتكلمين إلى أهمية وفاء الشركات بتعهداتها الإنمائية المناظرة، لا من حيث الاتفاقات الخطية فحسب بل أيضاً في السياق الاجتماعي والبشري الأوسع نطاقاً. وهناك أمثلة قائمة على الإطارات الطوعية مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة ومبادئ سوليفان العالمية للمسؤولية الاجتماعية للشركات. ولكن أعرب عن رأي مفاده أن هذه الإطارات تحتوي على بعض الفجوات التي يتعين سدها. ومن المهم أيضاً ضمان ألا تكون معايير ومتطلبات البلد الأصلي بمثابة عوائق تحمل الشركات عبر الوطنية على إقامة أعمالها في البلدان النامية أو الاستمداد منها.

القضايا المتعلقة بالأمن وتطوير التجارة القطرية

١٩- لقد أدى الإرهاب إلى شواغل أمنية متزايدة، وأعرب عن بعض الشواغل ومفادها أن التدابير المتعلقة بالأمن لها تأثير تقييدي على قدرة البلدان النامية على المتاجرة بالسلع والخدمات.

دور الأونكتاد

٢٠- جرى التسليم بأهمية عمل الأونكتاد الموضوعي وقيمه العملية في تحليل وتفسير الجغرافيا التجارية الجديدة الناشئة من وجهة نظر إنمائية. ويحتوي التقريران الفائقا الجودة اللذان أعدتهما أمانة الأونكتاد عن هذا البند (TD/404 و TD/B/51/6) على تحليلات ومناظير جديدة، فضلاً عن استراتيجيات عملية. وتم تشجيع الأونكتاد، لدى مواصلة بحثه وتحليله بشأن هذه القضية، على إلقاء نظرة تصنيفية على الأداء التفاضلي في البلدان النامية

ومواصلة وضع نُهج استراتيجية لتعزيز التجارة بين الجنوب والجنوب في السياق الشامل للجغرافيا التجارية الجديدة. وإن أحد التحديات التحليلية هو تقرير ما إذا كانت التطورات الحالية تبشر بتغيير حاسم أو نوعي في الحالة الاقتصادية للجنوب. وينبغي لمشاركة البلدان النامية في القطاعات الدينامية والجديدة أن تتجلى في هذا العمل.

٢١- واقترح أن ينظر الأونكتاد في أثر تزايد عدد اتفاقات التجارة الحرة المتضمنة مكونات استثمارية، وأن يبحث أثر تعدد هذه الاتفاقات على تدفقات الاستثمار من الشمال إلى الجنوب. كذلك يتوقع من الأونكتاد، بوصفه مركزاً لتنسيق التنمية والتجارة والاستثمار في منظومة الأمم المتحدة، أن يساهم في بناء الثقة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وأن يؤدي دوراً تكميلياً، لا سيما من حيث المساعدة التقنية، وبخاصة في مجال التعاون بين الجنوب والجنوب. وينبغي للأونكتاد، إذ يقوم بذلك، التعاون تعاوناً وثيقاً مع سائر المنظمات الدولية المختصة، بما في ذلك اللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ومنظمات الجنوب.

المشركون

٢٢- نظر المجلس في البند ٢ من جدول الأعمال أثناء الجزء الرفيع المستوى في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤. ودارت المناقشة في ٣ جلسات تفاعلية ويسرها عدد من الممثلين الرفيعي المستوى وكبار المناقشين، بمن فيهم: سعادة الأنور ابل أرجونا راناتونغا، نائب وزير الصناعة والسياحة وترويج الاستثمار (سري لانكا)؛ سعادة الدكتور زياد بهاء الدين، رئيس السلطة العامة للاستثمار (مصر)؛ سعادة السيد رودولفو سيفيرينو، المستشار الرئاسي بشأن التجارة والتنمية، وزارة الشؤون الخارجية (الفلبين)؛ السيد ريتشارد و. بيهريند، مدير مكتب الشؤون الاقتصادية والإئتمانية، مكتب شؤون المنظمات الدولية، وزارة الخارجية (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ السفير صموئيل أميهو (بنن)؛ السفير كارلو تروجان (المفوضية الأوروبية)؛ السفير هارديب سينغ بوري (الهند)؛ السفير شوتارو أوشيما (اليابان)؛ السفير غيان شاندرأ أشاريا (نيبال)؛ السفير بيتر باليس (هنغاريا)؛ السفير رانسفورد سميث (جامايكا)؛ السفير جوزيف أيالوغو (نيجيريا)؛ السفيرة إليزابيت أستيتي (بيرو)؛ السيدة فيرجينيا كرام - مارتوس (اللجنة الاقتصادية لأوروبا)؛ السيد مارتن خور (الشبكة العالمية الثالثة).